

المصدر :	الرياض		
التاريخ :	31-10-2006	العدد :	14008
الصفحات :	14	المسلسل :	131

**محافظة الهيئة العامة للاستثمار يدعو المستثمرين إلى
الاستفادة من المزايا النسبية في قطاع التعدين السعودي**

المدن الاقتصادية المتخصصة، والتي بدأت في ديسمبر ٢٠٠٥م بإطلاق مدينة الملك عبدالله الاقتصادية في رابغ، لتشكل منهجاً وفكراً اقتصادياً جديداً تبنته حكومة خادم الحرمين الشريفين، لإقامة بيئة جاذبة لمزيد من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والذي يجلب معه التقنيات المتقدمة، لتعظيم القيمة المضافة لثرواتنا الطبيعية، وتوفير فرص عمل مجدية لمواطنينا.

وأوضح معاليه ان هذه المدن الاقتصادية الجديدة، التي أطلق سلالاً منها إلى هذا اليوم باستثمارات تجاوزت ٤٠ مليار دولار، ويتمويل كامل من قبل القطاع الخاص، تشكل حلماً عظيماً تبناه قائد مسيرة الإصلاح الاقتصادي في المملكة، خادم الحرمين، الذي يدرك أن بلادنا تعيش وسط ظروف ومتغيرات عدة في مقدمتها تحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي والتغيرات التقنية المتسارعة التي تجتاح إلى جيل مهزل تأخيراً علمياً عالمياً.

وأكد أن تجارب العديد من دول العالم، التي تبنت تجربة المناطق الاقتصادية المتخصصة أثبتت فاعليتها في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين تنمية اقتصادية، وحضارية بمعدلات مرتفعة، مشيراً إلى أن هذه العواصم، مضافاً إليها دعم قيادة المملكة، سيجعل من نجاح المدن الاقتصادية المتكاملة في المملكة بمشيئة الله وإعانة مخلصاً مضافة في مناطق المملكة المختلفة.

وأوضح الدياع أن المملكة تبني أملاً واسعاً على قطاع التعدين، ليصبح العمود الثالث في الاقتصاد السعودي إلى جانب النفط والبتروكيماويات. وتطوير قطاع المعادن، يحتل أهمية عالية لدى المملكة في إطار استراتيجية تنويع القاعدة الاقتصادية، والانتقال بالقطاع السعودي من اقتصاد أحادي المورد، إلى اقتصاد متعدد الموارد، وأن الهيئة العامة للاستثمار في الجهة الحكومية المكلفة بإدارة وتحسين بيئة الاستثمار في المملكة، والترويج للفرص الاستثمارية فيها، بلورت مطلع عام ٢٠٠٤م استراتيجية عمل تتحور حول توفير خدمات خاصة للمستثمرين، مع التركيز على ثلاثة قطاعات استراتيجية هي: الطاقة، والنقل، والصناعات القائمة على المعرفة. وتعد الصناعات المعدنية إحدى الصناعات التي تنضوي تحت مظلة قطاع الطاقة في المملكة، كونها من الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، سواء أكان ذلك في عمليات التعدين أو في عمليات تصنيع خامات المعادن.

الهيكلية التي نفذت خلال السنوات الماضية، في حصول المملكة على أعلى تصنيف ائتماني من مؤسسات الائتمان الدولية، حيث حصلت المملكة على تصنيف A+ في تصنيف سائبر وبور (S&P) وA3 في تصنيف مودي (Moody) وA في تصنيف فيتش (Fitch).

وأشار محافظ الهيئة العامة للاستثمار إلى أن انضمام المملكة إلى عضوية منظمة التجارة العالمية، في ديسمبر ٢٠٠٥م، تطلب إصدار ما يزيد على ٤٠ نظاماً وقانوناً جديداً لتواءمة التشريعات والأنظمة الاقتصادية في المملكة مع أنظمة منظمة التجارة العالمية، ومعه أضحيت بيئة الاستثمار في المملكة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي والمحلي على حد سواء. وقد تجسد ذلك في الزيادة المطردة في حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية، حيث كان معدل النمو في معدل الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الثلاث الماضية، نحو ١٢٠٪ لكل سنة، وبلغ في عام ٢٠٠٥ نحو ٦.٥ مليار ريال، مسجلاً أعلى نمو لتدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية.

كما حافظت التدفقات الاستثمارية المحلية الخاصة، خلال السنوات الثلاث الماضية، على معدل نمو سنوي بلغ ٦٦٪ ووصلت في عام ٢٠٠٥م إلى ١١.٥ مليار ريال. وواكب ذلك تحقيق تحسن واضح، في تنافسية البيئة الاستثمارية في المملكة عالمياً، حيث حصلت المملكة هذا العام على المرتبة الثامنة والثلاثين عالمياً في تقرير البنك الدولي لتنافسية البيئة الاستثمارية من بين مئة وخمسة وسبعين دولة، متقدمة على دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وذكر الدياع بأن هذا التحسن للملوس في تنافسية بيئة الاستثمار السعودي يجعلنا وثقين بعون الله من تحقيق الهدف الأكبر الذي وضعناه لأنفسنا في الهيئة العامة للاستثمار، وهو الوصول إلى جعل المملكة ضمن أفضل عشرة اقتصادات، من حيث التنافسية على مستوى العالم، بحلول عام ٢٠١٠م، وتذكر جيداً أن هذا الهدف يقتضي الكثير من العمل والجهد، لكننا وثقون بعون الله، ثم بدعم قيادتنا الحكيمة، وبمشاركة شركائنا في القطاعين العام والخاص، من تحقيق هذا الهدف.

وأوضح الدياع أن تحقيق تنمية متوازنة في مناطق المملكة، أحد أهم الأهداف التي تسعى الهيئة إلى بلورة مبادراتها الاستثمارية لتحقيقها. مشيراً إلى أنه يأتي في هذا الإطار مبادرات الهيئة لإطلاق

■ وعه جرمون عبداالله الدياع محافظ الهيئة العامة للاستثمار المدعو إلى المستثمرين السعوديين والأجانب للاستفادة مما تزخر به اراضي المملكة من كم هائل من المعادن التي تم اكتشافها من قبل وزارة البترول والثروة المعدنية، وهيئة المساحة الجيولوجية، حيث تم اكتشاف أكثر من ثلاثين صنفاً من المعادن النفيسة والصناعية في المملكة، من بينها خمسة عشر معدناً تتوافر بكميات تجارية في أكثر من الفين واربعمائة واربعين اكتشافاً من قبل وزارة البترول والثروة المعدنية، والنفط، والغاز، والفحم، والذهب، والفضة، والسليكا، والرخام، والجبس وغيرها.

وأكد محافظ الهيئة في الكلمة التي القاها أمس ضمن فعاليات المؤتمر العربي التاسع للثروة المعدنية الذي يبراهه خادم الحرمين الشريفين في جدة أن الاستثمار في قطاع التعدين والصناعات المعدنية في المملكة، يعد استثماراً اقتصادياً جديداً، لما تتمتع به المملكة من الجمع بين وفرة المواد الخام وتوفر امادات كطاقة التي تحتاجها هذه الصناعات بكثافة عالية، وهي سمة لا تتوفر في الكثير من المواقع على مستوى العالم مستشهداً بأن تكاليف إنتاج الألمنيوم في دول الخليج تقل بنسبة ٣٠٪ عن تكاليف إنتاجه في الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة لانخفاض تكاليف الطاقة موضعاً ان المملكة تمتلك إضافة إلى امادات الطاقة المستقرة والرخيصة، وفرة من خامات المعادن، وكميات تجارية.

يضاف لما سبق تتمتع المملكة العربية السعودية بميزة تاريخية من الاستقرار السياسي، وكمية نمو منظم في شتى القطاعات الاقتصادية، ويعد الاقتصاد السعودي اليوم اكبر اقتصاد في الشرق الاوسط، حيث تجاوز الناتج المحلي للمملكة في العام الماضي ٣٠٦ مليار دولار، مشكلاً ما يزيد على ٢٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي لدول العربية، وحقق الاقتصاد السعودي، معدل نمو مرتفع، بلغ ٦,٦٪ ونمت الصادرات غير النفطية بنسبة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠٠٤م، وبلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج لاجمالي المحلي نحو ٣٥٪. وفي الوقت ذاته حافظت معدلات التضخم على مستوياتها المنخفضة، حيث بلغت العام الماضي ٠,٤٪، كما انخفض معدل الدين الخارجي الى الناتج المحلي الى نحو ١١١. وانمر هذا الداء القوي للاقتصاد السعودي، والذي جاء نتيجة للاصلاحات